تجربة الإسلام السياسي في المغرب العربي المغرب وتونس أنموذجًا

نورالدين العلوي
باحث سياسي

ملخص

نتواضع أمام الحقيقة الماثلة في غموضها -حيث تتخفى المعطيات خلف سرعة الأحداث وصمت الفاعلين إلا نزرًا يسيرًا- لنقول إن الحديث عن تجربة الإسلام السياسي في المغرب العربي ليس في متناول اليد، بل إن الظاهرة من التعقيد بحيث تحمل التحليل في اتجاهات متضاربة أحيانًا. خمسة بلدان شهدت تجارب مختلفة منذ تشكلها دولًا حديثة، غير أن الاضطهاد السياسي والأمني هو الجامع بين التجارب الخمس، فقد عرف فيها الإسلام السياسي القمع والسجون والمنافي، ولم يقترب من السلطة إلا مستجديًا عطفها. فلم تتضح تجربته إلا لمامًا، ولم يطور خطابه إلا ضمن هامش الدفاع عن الحريات الدنيا، وهذا ما جعله يبقى خارج الدرس السوسيولوجي فترة طويلة.

بعد الربيع العربي انطلقت تجربة الإسلام السياسي بشكل مختلف في ثلاثة بلدان، هي: تونس والمغرب وليبيا. ولم يستقر الوضع في ليبيا بعد لنقرأ التجربة. ولكن تجربتَي تونس والمغرب صارتا محل دراسات مستفيضة، وبدأ تراث العمل السياسي الإسلامي يتبلور ويُكتَب ويُشكِّل مادة دراسية، نحاول هنا الإسهام فيها ببعض الأفكار بكل تواضع، أمام حقيقة فقدان المعطيات الكمية التفصيلية حول التجربتين من الداخل.

ونطرح هنا السؤال الإشكالي: هل ستقدِّم تجربتا الحركات والأحزاب الإسلامية في تونس والمغرب إضافة نوعية في مجال الحكم وتبلور مشروع الإسلام السياسي في بناء نظرية للحكم بعد أن كان المشروع برمته وطيلة عقود مجرد تنظيرات وتمنيات طوباوية تستند إلى عموم النص القرآني والسنة دون أن توضع في محك التجربة وتختبر قدرتها على الأداء والتطور؟ وهل لدى هذه الحركات وعيٌ كافٍ بأنها بصدد إعادة بناء المرجعية؛ أي الإسلام؟ فهل تنتج إسلامًا مختلفًا عن الإسلام التاريخي الذي تنهل منه وتنقده أحيانًا وتضعه خارج النقد في أخرى؟

ونفترض أن حركات الإسلام السياسي في بلدان المغرب العربي بما تعرضت له كغيرها في المشرق من القمع والمنع السياسي- جعلت مشروعاتها الفكرية والسياسية و"القيادية الدولتية" تتأخر

رؤية تركية
2015 - 13
131 - 121

في التبلـور والتنفيـذ ولكنهـا رغـم ذلـك قاومت من أجل البقاء، وأنقذت أجسـادها السياسـية بثمـن كبـير مـن الـدم والمعانـاة. فقـد أجّـل القمـع عمليـة التطـور الفكري والبرامجـي والاجتهـادات الحُكْميـة انطلاقًا من النـص المقدّس وتحويل المشـاريع المفكّر فيهـا مـن الخطـط والأمـاني السـمحة إلى الواقع العملي لإدارة دولة قابلة للبقاء. وقد فوض الشـعب في تونس والمغرب الحركات الإسـلامية للحكـم في أول فرص التفويض الديمقراطـي الحقيقية، وانتظر أن تأخذ هذه الحركات الحكم وتمارسـه بقـوة، وتشرع في التغيـير الحقيقـي من خـلال محاسـبة النظام السـابق، وخاصـة في الحالة التونسـية، لكن هـذه الحـركات فقـدت بدرجـات متفاوتـة القدرةَ -بسرعة- على إدارة شـعب في حالة غليـان وطمـوح كبـير للتغيـير، ومالـت إلى مهادنـة النظام القديم، والتعايش معه بدون الإجهاز عليه. وهو ما كشف عدم جاهزيتها للحكم، وكشـف أيضًـا فقدانها للتصورات الكـبرى للبنـاء (الدولتـي)، ووقوعهـا في التبريـر والذرائعيـة، فلـم تظهـر بصـورة الحزب السـياسي الذي يطـرح الحلول بقدر ما كشـف صبغـة الحركـة الدعويـة الإيمانية التـي تعالـج الفقـر بالصدقـات لا بالتوزيع الاجتماعـي الوضعـي.

ولِتسـتُرَ هـذه الحـركات هـذا العجـز تسـتعيد حجج القمع التاريخي (هولوكستها الخـاص) الذي سـبب لهـا إعاقـات عضوية وبنيويـة، وتسـتعمله مسـوِّغًا للعجـز عـن تفتيـق حلول للمرحلـة، كما تسـوّغ بتواصل الضغـط الخارجـي عليهـا، ورفـض العـالم لنجـاح الإسـلام السـياسي في تجربـة الحكم، وهـو ما انتهى بهـا إلى الوقوع في إعـادة إنتاج الـشيء المعتـاد. وسـننظر في ذلـك من خلال قراءة مستفيضة للتجربتين التونسية والمغربية في الحكـم بعد الربيع العربي، عسـى أن تتبين لنـا صـورة الوضـع الراهـن وآفـاق تطـوره بالإسلاميين أو بدونهم.

1. حركة النهضة التونسية الفاعل الرئيس في الإسلام السياسي التونسي

تُعَـدّ هـذه الحركة/ الحـزب عـلى الـورق أولى الحـركات الإسـلامية التـي قبلـت لعبة الديمقراطيـة الليبرالية، وخضعت لشروطها

منذ إعلان تأسيسها سنة 1981 بمسمى الاتجاه الإسلامي، وفي الاسم قبول بالتعدد في اتجاه من ضمن اتجاهات. لكن مسيرة القمع الطويلة أجّلت أمام الباحث فرصة تأمل التطور الطبيعي لحزب إسلامي في تونس. في هذه الأثناء لا بد من الإشارة إلى أن الحزب أو الحركة لم يكن وحده على الساحة، فقد خرج من صلبه تيار فكري سمى نفسه بالإسلاميين التقدميين، وطرح فكرًا أقرب إلى اليسار الثقافي من خلال مشروع لتحديث النص الديني بقراءة مقاصدية غير نقلية، لكن التيار ذاب في الحياة اليومية وبقي مجلة محفوظة في الأرشيف الوطني، وكانت إلى جانب النهضة صيغة سرية من حزب التحرير يظهر ويختفي، ولا يمس بسوء من قبل السلطة، وفي غياب النهضة في السجون والمنافي طوال ربع قرن عَمَرت الساحة الإسلامية تيارات الإسلام السلفي المغالية في تفسير نصي يعسّر ولا ييسّر. ومن السلفيين ظهر سلفيون إصلاحيون(علميون)، وظهر جهاديون، ومن الجهاديين من سافر إلى دولة داعش، وقبل ذلك إلى القاعدة الأفغانية. وهو ما جعل الساحة الإسلامية التونسية تعج بالوجوه والأسماء، ولكن الوزن الحقيقي كان وظل لحزب النهضة.

وقام الحزب بما يشبه المعجزة التنظيمية بعد ثورة 17 ديسمبر، فقد أعاد تنظيم صفوفه وبنى هياكله في وقت قياسي بين شهري مارس ويونيو من سنة 2011 حيث كانت النهضة في كل قرية وكل حي. وبقياس السرعة إلى فترة القمع والتشريد يُعدّ ذلك فعلًا معجزة تنظيمية تدل على قدرة كبيرة على الحشد والتنظيم، وقد أثمر ذلك فوزًا كبيرًا في انتخابات 2011 التي اكتسحها الحزب رغم القانون الانتخابي الذي يقصّ أجنحته عمدًا.

لكن القدرة التنظيمية والانتشار الجغرافي ليسا مرادفين للقوة الفكرية وقوة الاقتراح، بل أعتقد أنه تحوَّلَ في حالة حزب النهضة -وهي في الحكم وخارجه- إلى ثقل في الجسم والفكر، ومنع من التطور السريع والتفاعل مع اللحظة التاريخية المواتية للتغيير. وزاد الوضع تعقيدًا أن البناء الاجتماعي للحزب ليس متجانسًا؛ ونعني بالبناء الاجتماعي هنا أن الفئات الاجتماعية المنتمية للحركة/الحزب ليست متجانسة اجتماعيًّا، ففيها رجل الأعمال، وفيها المزارع البسيط، ولا يجمع بينهما إلا حديث الإيمان والمساواة أمام الغيب، أما القانون الاجتماعي فهما على طرفي نقيض، وكان على التنظيمي الحزبي العائد من المنافي أن يوفق بين هذه المتناقضات الاجتماعية، ولم يكن الأمر سهلًا البتّة إذا راعى الفقيه/المفكر أن الزكاة (العمل الاجتماعي) تشترط أن يكون هناك مزكّون ومُزكًّى لهم؛ أي ملاك أغنياء ومحتاجون إلى الزكاة (أو الصدقات) أي تراتبًا اجتماعيًّا على أساس المزكّي ومتقبّل الزكاة أو من تجوز له في فقره وحاجته.

2. النجاح في البناء التنظيمي يخفي إخفاق التصور السياسي والبرامجي

أعاد الحزب بناء جسمه بكل ما فيه من متناقضات جماعة دعوية تذيب الفوارق الاجتماعية لصالح الوحدة الدينية، وقد أعاق هذا الأمر الحزب عن التصدي لشؤون الحكم والسلطة في وقت كانت فيه مطالب الفئات الاجتماعية المفتقرة تقف على النقيض من مطالب فئات أخرى مستغنية (متبرجزة)،

احتمى بعضها بالحزب من المحاسبة وموّلته (أو رشته) ليجتنب فتح الملفات الاجتماعية الحقيقية التي قامت عليها الثورة، ومن هنا كانت بداية الإخفاق في إدارة المرحلة، وربما يكون ذلك بوابة الإخفاق النهائي، وانقسام الحزب حسب تكويناته الاجتماعية لاحقًا.

إن تجربة الحكم كما قادها أمين عام الحزب حمادي الجبالي أول رئيس حكومة منتخبة- بينت أن الحزب يفتقر إلى الخيال السياسي والإداري، وأن براعته ليست أمامه بل وراءه في بناء التنظيم والنجاة من القمع وتخفيف آلامه، لكن تجربة الحكم كانت بلا خيال ولا تصورات، ومن ثَمّ بلا برنامج. لذلك ارتبك في التمرين، فلم يحاسِب بالقانون، ولم يستفد من الموجة الثورية التي كانت تعصف بالمنطقة، فيضع برنامج تصفية النظام القديم، ويستعين عليها بالشارع الثائر (سيبرّر لاحقًا أن التعايش والتوافق أفضل وأقرب إلى روح الدين المتسامح). قيل له وعنه: إنه لا يملك الخبرات فصدّق ذلك عن نفسه، وقيل له: إنه يجهل الإدارة فصدّق، وقيل له: إنه كان غائبًا عن البلد فتبنى كل المثالب عن نفسه، فوجد نفسه كما يقول المثل المحلي: الحمار القصير يركبه من هبّ ودبّ.

لقد كشفت التجربة رغم قصرها أن الحزب لم يكن يفكر في الحكم؛ لذلك في لحظة وقوع السلطة بين يديه لم يجد القدرة على اجتراح الحلول العملية للمشكلات القائمة والمتوقعة.

والسبب في تقديرنا هو أن الحزب كما كان قبل الثورة لم يرتق في تفكيره إلى تخيّل سبل إدارة الدولة والحكم، بل ظل يعمل على الجانب التربوي والأخلاقي؛ أي الدعوي، طبقًا للفكرة المؤسسة نفسها، حيث إن إصلاح الفرد أخلاقيًّا سينتج صلاحه اجتماعيًّا، وهو جوهر تربية الحركات الإسلامية الدعوية (ذات المنشأ الإخواني). لم يربِّ الحزب خبراء في الإدارة، ولا في الاقتصاد، ولا في

الاجتماع، ولا في التنمية، لم يكن لديه ككل الأحزاب المستعدة حكومة ظِلٍّ ترتب أمر الحكم الباطن للوجه الظاهر للسلطة. وقد اعتذر بالمحرقة، وعذر بأن منافسيه أيضًا أقل خبرة منه وأقل قدرة، ولكن الذي يهم المقال أن يبرزه هنا هو أن التربية السياسية على الحكم لم تكن حاضرة في عمله، ومن ثَمّ انكشفت طبيعة الحزب الدعوية البسيطة. وهو هنا يلتقي مع كل النقد الذي وجّه للحركات الإسلامية -خاصة في تجربة السودان من قبل- بأنها حركات تفاجئها السلطة فتعجز دونها، وتجنح إلى الوعظ في الوقت الذي عليها أن تجنح للحكم والقيادة.

وسيكون على عقول الحزب -وهم في فترة تشبه الهدنة- أن يطرحوا الأسئلة عما تقتضي السلطة من عمل سياسي وإداري حكمي) لا يكتفي بالوعظ والإرشاد. هنا إما أن تولد تجربة إسلام سياسي جديدة ذات وجه اجتماعي بالأساس، أو أن ترتد هذه الحركة/ الحزب إلى جماعة إصلاحية غير ذات أفق سياسي، ولا تختلف عن جماعة الدعوة والتبليغ، أو السلفية العلمية في صيغها المخففة.

3. هل السبب داخلي فقط؟

هنا يمكن أن نعذر لمثل هذا الحزب إخفاقه الآني بكثير من التعاطف الإنساني، فمن عاش من سنة 1981 إلى سنة 2011 في مطاردة مستمرة ما كان له أن يجد الوقت لتكوين كادر الدولة والقيادة، ولا وضع البرامج والتصورات. كما يمكن أن نعذر له الكثير من الضعف، نتيجة لما لاقاه من تعطيل وإعاقات من قبيل فرقاء الداخل الذين ناصبوه العداء، وأفرغوا كل مبادراته من مضمونها الفعال، (مثل نشر الطب في المناطق المفتقرة)، وإلى ذلك نضيف وضعًا دوليًّا معاديًا لتجارب الإسلام السياسي في الحكم. ولكن كل ذلك يجب أن يكون موضوعًا على طاولة التفكير والتوقع، وهو

في غياب النهضة في السجون والمنافي طوال ربع قرن عَمَرت الساحة الإسلامية تيارات الإسلام السلفي المغالية في تفسير نصي يعسّر ولا ييسّر. ومن السلفيين ظهر سلفيون إصلاحيون(علميون)، وظهر جهاديون، ومن الجهاديين من سافر إلى دولة داعش، وقبل ذلك إلى القاعدة الأفغانية

جزء من لعبة الحكم التي تدرس وتتَّخذُ لها الحلول، ولا تتخذ مبرّرا للإخفاق والاعتذار والتقصير. كان مطلوبًا للنجاح الفعلي توقع أسوأ الظروف لإدارة الحكم والسلطة عليها كان سببًا حقيقيًّا لنجاح فارق للتجربة، ولكن يبدو أن التلميذ الإسلامي لم يحصل على المعدل الضروري للنجاح، ولذلك جنح تحت هذه المبرّرات للتحالف مع عدوه ضد الخط الشعبي الذي أفرزته الثورة، مؤجِّلا أو ملغيًا كل مطالبها الاجتماعية التي هي الاختبار الحقيقي للمشروع الإسلامي والقدرة على تحقيقه. (وسيكون لذلك ثمنه الانتخابي إذا استمرت التجربة الديمقراطية، ولم يخربها الحزب الحاكم المتخفي في جسد مشروع دكتاتورية عائدة، يزين وجهه بل يموِّه إخفاقه البنيوي والعقائدي بوجود حزب إسلامي معتدل في حكومته).

إنه الانحياز الآني المنجي من ورطة الحكم، الذي تم تحت ضغط حقيقي خارجي، ولكن تحت ضعف داخلي جلي

تبدو الساحة السياسة المغربية أكثر تنوعًا من حيث تعدد المكونات الحزبية الإسلامية واليسارية والليبرالية، ولكنها ساحة تحتفظ عن بقية الساحات العربية بخصوصية وجود العرش الملكي

وثابت، لكنه سيظل يعني في جوهره الهروب من مواجهة الاستحقاق الاجتماعي الحقيقي الذي هو جوهر البرنامج السياسي المطلوب هنا الآن. وهو الانحياز الذي قد يعني نهاية الفعل السياسي الإسلامي الحقيقية والذي كان محور العمل الدعوي سابقًا في موضوعات، مثل العدالة والمساواة التي كانت شعارات جذابة للتحشيد في صفوف المفتقرين والمهمّشين. وكانت دافعَ التصويت في 2011 ثم عادت بعد التجربة أمانيَّ مستحيلة باسم دفع الضرر قبل اجتلاب المصلحة، وهو ما تجلى في انتخابات 2014، وخاصة منها الاستحقاق الرئاسي الذي اجتذب فيه المترشح العلماني قواعد الحزب الإسلامي بواسطة هذا الخطاب الاجتماعي نفسه، فيما انحازت برجوازية الحزب ضده.

4. التجربة المغربية الناجية حتى الآن؟

تبدو الساحة السياسة المغربية أكثر تنوعًا من حيث تعدد المكونات الحزبية الإسلامية واليسارية والليبرالية، ولكنها ساحة تحتفظ عن بقية الساحات العربية بخصوصية وجود العرش الملكي. لقد تطورت هذه الساحة بشكل مختلف منذ البداية عن بقية البلدان العربية لوجود ملكية مستقرة. وسيكون لمسارها بعد الربيع العربي أفق مختلف، رغم أن الانتفاضة الديمقراطية جاءت متقطعة وأقل حدة، وسرعان ما استوعب العرش (المخزن) فورتها وكيّفها نحو ديمقراطية منتجة حتى الآن. وقد عانت الأحزاب الإسلامية فيها القمع والتشريد، ولكن بدرجات أقل حدة، خاصة في زمن الملك الراحل الحسن الثاني. وقد مارس اليسار فيها تحالفه مع العرش، وأسهم في إقصاء العدو الإسلامي، لكن لم يختف هذا المكون الإسلامي من الساحة، مثلما جرى الأمر في تونس أو في مصر.

يمكن إبراز وجود مكونين أساسيين في الساحة الإسلامية المغربية، هما:

حركة العدل والإحسان الموسومة بالتشدد منذ النشأة، حيث "اتخذت الجماعة لنفسها مسارًا مختلفًا عن باقي الحركات الإسلامية لغلبة التوجه الصوفي عليها، وتبنّيها خطًّا سياسيًّا معارضًا رافضًا للعنف. وحيث أكدت في أهدافها ووسائلها أنها لا ترضى بهدف اجتماعي سياسي دون العدل على شريعة الله، ولا بغاية دون الإحسان. وتَعُدّ العدل والإحسان أمَّ القضايا وأباهما في الدين والدنيا، في الدعوة والدولة، في المصير السياسي والمصير الأخروي. وقد هدف مشروع الجماعة إلى إقامة دولة الخلافة، ولا تعترف بشرعية "إمارة المؤمنين في المغرب". وكان هذا سببَ إقصائها سياسيًّا، وتشريد مؤسسها لفترة طويلة [1].

وحزب العدالة والتنمية ذو الوجه الليبرالي المعتدل:

و"حزب العدالة والتنمية حزب سياسي يسعى -انطلاقًا من المرجعية الإسلامية وفي

إطار الملكية الدستورية القائمة على إمارة المؤمنين [2]؛ (أي الاعتراف بالملكية والعمل تحت إمرتها)- إلى الإسهام في بناء مغرب حديث وديمقراطي، ومزدهر ومتكافل. مغرب معتز بأصالته التاريخية، ومسهم إيجابيًّا في مسيرة الحضارة الإنسانية، حيث يعمل على تأطير المواطنين، والمشاركة في تدبير الشأن العام، وترسيخ قيم الاستقامة والحرية والمسؤولية والعدالة والتكافل من خلال منهج سياسي مرتكز على الالتزام والشفافية والتدرج وإشراك المواطنين والتعاون مع مختلف الفاعلين، ساعيًّا إلى تمثل ذلك عبر ممارسته اليومية وبرامجه النضالية، وواضعًا المصالح الوطنية العليا فوق كلّ اعتبار" وتعدّ المسألة الاجتماعية حاضرة في أرضيته النظرية وعمله السياسي، حيث يعلن القيام على الأسس الآتية: الأصالة والعدالة والتنمية، ويفصّلها كما يأتي:

- النهضة الشاملة: حيث الإشكالية الأساسية التي تواجه المغرب هي إشكالية حضارية تتجاوز حدود الحسابات السياسية ورسم برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقصور العديد من خطط التنمية عن صياغة مجتمع جديد قوي ومتقدم، مردّه إلى عدم استناد تلك الخطط إلى أسس مذهبية حضارية تستجمع شروط النهضة الشاملة على الصعيد الفكري والإنساني.
- الأصالة: حيث تصطبغ كل مشروعات الإصلاح بالمرجعية الإسلامية، وتنسجم مع القيم الثقافية والحضارية، مع استيعاب واحترام الخصوصيات الثقافية واللغوية والعرقية، داخل فضاء الإخوة الإسلامية، ومع التفاعل مع عطاءات الحضارة الإنسانية، والعمل على الإسهام إيجابيًّا في مسيرتها.
- العدالة: بين الأفراد والجماعات والمؤسسات والهيئات والمناطق والجهات

تبني مجتمعًا تتكافأ فيه الفرص أمام جميع المواطنين في الاستفادة من الحقوق العامة، ومن خيرات البلاد وثرواتها، وفي الإسهام في المؤسسات التمثيلية والتشريعية والتنفيذية في ديمقراطية وشفافية.

- التنمية: التي تتمحور حول الإنسان باعتباره أساس كل إصلاح منشود، فتنميته في أبعاده كافة: الروحية والفكرية والسلوكية هي منطلق تحقيق التنمية الشاملة في المجالات كافة: الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، فالمواطن طاقة خلاقة تبني المجتمع وتدافع عن مصالحه، وتعمل من أجل الأمن والاستقرار، والنماء والرخاء.

وفي الوقت الذي انحسر فيه نفوذ جماعة العدل والإحسان توسع نفوذ العدالة والتنمية، واكتسح المواقع القيادية بعد الربيع العربي، وشكل الحكومة التي بدأت نتائج عملها تظهر للعيان في الاستقرار الأمني (انتهاء العمليات الإرهابية في المغرب منذ سنوات) والاقتصادي (حيث يتحول المغرب بحسب تقارير المؤسسات الاقتصادية الدولية إلى وجهة مفضّلة، بل أفضل وجهة استثمار دولي في المنطقة العربية بعيدًا عن تونس ومصر، وأغلب بلدان الخليج العربي رغم ثرواتها النفطية). ويصير رئيس الحكومة عبد الإله بن كيران الآن في وضع مريح سياسيًّا يقارن فيه بالزعيم التركي أردوغان، إذ تحقق حكومة بن كيران قدرًا كبيرًا من الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي الذي يتجاوز الخمسة بالمئة [3]، وينسب معارضو بن كيران الاستقرار إلى وجود ملك متفتح وصبور على التغيير ومتسامح مع حركة الشارع الاحتجاجية. ولكن حرمان العدالة والتنمية من نتائجه لا يخرجه من المشهد السياسي القائم، والذي يحول المغرب إلى مشروع نمر أفريقي قبل الجزائر الغنية، وقبل تونس التي بدأت الربيع العربي، وأوحت به إلى المغرب الذي كان بدأ مسيرة الإصلاح والعدالة الانتقالية في هدوء، حيث أحدثت هيئة الإنصاف والمصالحة بتاريخ 7 يناير 2004، التي عملت في الفترة الزمنية الممتدة من سنة 1956 إلى نهاية سنة 1999 [4]. وثمرة ذلك فيما نعتقد مهدت لمرحلة الاستقرار الحالية التي يغنمها حزب العدالة والتنمية سياسيًّا.

لكن ما الوجه الحقيقي لهذا الحزب؟ وأين يمكن تصنيفه في خانة الأحزاب؟ أهو حزب ليبرالي أم حزب اجتماعي ديمقراطي؟ بعيدًا عن القراءة الشكلية لعلاقة الحزب بخط الإخوان المسلمين، التنظيم الأب لحركات الإسلام السياسي، (وهو الأمر الذي اجتنبنا الخوض فيه فيما يتعلق بحركة النهضة التونسية)، وهي القراءة التي تصنف الأحزاب، وتستسلم للتصنيفات الجاهزة التي تلغي الاجتهادات المحلية لتدمغها بأخطاء بعضها. فإذا أخطأ الإخوان في مصر، فكل الأحزاب الإسلامية إخوان يتحملون الوزر السياسي للحركة الأم، وإن أنكر الأبناء أمومتها.

إن النجاحات المغربية التي يقودها العدالة والتنمية مع شركاء مختلفين وإن حققت الاستقرار السياسي مؤقتا فإنها تدفع المجتمع نحو حالة ليبرالية تابعة، تعيد توزيع الفقر/الثورة من خلال بناء تراتب اجتماعي ليبرالي، يصبح فيه جلب الاستثمارات الخارجية/المناولة ضمن العولمة المتوحشة مكرمة تحسب في النجاح، لذلك فإن الوضع وإن أثمر نجاحات كمية تعبّر عن نفسها بنسب

نمـو جيـدة فإنه ليـس أكثر من حالـة ليبرالية متوحشـة يسـتعيد فيها الإسـلاميون خطاب التطمـين بالعدالة النظرية في النـص الديني، التـي لم يمكـن لهـا الخـروج مـن النـص إلى المؤسسـات الاجتماعية. ويعيد طرح السؤال عن الهوية الاجتماعية للأحزاب الإسلامية في سياق التجديد الديني في زمن العولمة.

5. من أجل هويـة اجتماعية للأحزاب الإسلامية

وضـع الربيـع العـربي أحزاب الإسـلام السـياسي أمـام ضرورة الإجابة عن السـؤال الاجتماعي، وحصرها في الخيار الوحيد، فإما الاجتهـاد في هذا الاتجـاه أو التحول إلى حالة ليبراليـة معتادة، بـل مطابقة لبقيـة التنظيمات الليبراليـة التـي حكمـت منـذ الاسـتقلال، وميَّعـت المسـألة الاجتماعيـة لصالـح طبقـة السماسرة الدوليين في الداخل والخارج.

لقـد وصـل ممثلـو الإسـلام السـياسي إلى السـلطة بالطـرق الديمقراطيـة، وواجهـوا اشتراطات الحكم في أعقاب ثورات اجتماعية، وعليهم أن يفلحوا في تطوير اجتهادات إسلامية (من داخل النص الديني المرجعي)، تجيب عن السؤال الاجتماعي. حتى الآن ورغم مشروعية التبرير بالهولوكست فإني أعتقد أن المعضلة التي عاينها الإسـلام السياسي وسيقع فيها دائمًا هي غياب الجواب العملي عن السؤال الاجتماعي، وأعنـي بـه إيجـاد الحلـول الشرعيـة والعمليـة للمعاناة الاجتماعية التي ترزح تحتها الشـعوب العربية دون تفضيل [5].

إن الخطاب القائم على أن إصلاح المجتمع هـو أولًا إصلاح أخلاقـي هو مدخل مغلوط، فالحلول ليست تربوية فردية وإن كانت التربية مثيرًا جيدًا للعمل والتنظيم. لكن هناك مسائل أخـرى تتعلق أساسًـا بالمسـألة الاجتماعية هي بوابـات الحل الحقيقي، وهـذه ليس فيها فتوى ولا نـص مقـدس، بـل اجتهاد عـلى قاعدة من الاقتصاد السـياسي للتنمية والتحرر في سـياق عولمي متوحش. ولهذا السؤال تفريعات كثيرة

لقد وصل ممثلو الإسلام السياسي إلى السلطة بالطرق الديمقراطية، وواجهوا اشتراطات الحكم في أعقاب ثورات اجتماعية، وعليهم أن يفلحوا في تطوير اجتهادات إسلامية (من داخل النص الديني المرجعي)، تجيب عن السؤال الاجتماعي

ذات طبيعة وضعية تفرض الاجتهاد على قاعدة غير دينية (نصية).

- منها مـا يتعلق بحق الملكية المقدس شرعًـا، والـذي دخلـت منـه رؤوس الأموال المحليـة والأجنبيـة، وأدّت إلى تكديس ثروات أنتجـت فـوارق اجتماعيـة تكـسر كل احتـمال للتربية على القناعة لـدى المفتقرين. فلا يمكن مواجهة الملكية الفاحشـة بحسن خلق القناعة والرضـا. (هذه تجربة كنسـية واجه بها الإقطاع فقراءه، معتمدًا على الكنيسة) وقد ولى زمنها.
- ومنهـا مـا يتعلـق بشرعيـة ربـط الاقتصـاد المحـلي بالاقتصـاد العالمـي، وهل يسـمح ذلـك ببنـاء اقتصـاد يسـتجيب لحالة الفقـر العامة ويعالجها دون إذلال ولا تبعية؟ وهذه بدورها بوابة لعودة سؤال الهوية ضمن السـؤال التنمـوي، وليس ضمن أفـق إجابة جهاديـة تتكفـل بتحريـر الأرض فقـط. بـل تحريـر الإنسـان في وطنه من عـدو خارجي، ومن عميل داخلي يشتغل منوالًا للمستعمر.

- ومنها سؤال عن حكمة اقتصاد الاستهلاك التفاخري، وكيف نحدّ من الفوارق التفاخرية من دون إلزام أخلاقي تربوي، بوسائل الاقتصاد الاجتماعي وحدها، انطلاقًا من المجتمع، ليس فقط مجتمع المؤمنين، بل هو بالأساس مجتمع غير المؤمنين المُشَكَّل من طبقات اجتماعية متمايزة ومتناحرة على المَنفعة.
- ومنها أن يتسع السؤال الاجتماعي الجديد ليشمل قضايا الأسرة والمرأة والحرية والعلاقات الاجتماعية، وهل يمكن بعد إلزامها بنص ديني ولد في لحظة تاريخية تجاوزتها التطورات الاجتماعية؟ هل لايزال التنظيم الاجتماعي على أساس الوجوب الديني للزواج حلًا لمشكلة الحريات الجنسية ومشكلة تأخر سن الزواج في مجتمع يقوم على الحق في العمل للجنسين لا على واجب القوامة الذكورية؟

إن المسألة الاجتماعية في المجتمعات الحديثة متشعبة ومعقدة، وقد تطورت وتعقدت في ظل المجتمع الرأسمالي، خاصة في النصف الثاني من القرن العشرين، بحيث جعل ممثلي الإسلام السياسي يفيقون صبيحة الربيع العربي وهم في السلطة، وليس بين أيديهم حلول ولا حتى أفكار أولية يمكن البناء عليها حول كيفية الرد على أسئلة فلسفية وفكرية واقتصادية شديدة التعقيد، ولها مرجعيات متعددة تعرضت بدورها إلى تحديث متواصل، بحيث جعل الرد على صيغها الأخيرة ملزمًا بتتبع نشأتها التاريخية لمعرفة سبل انبثاقها وتطورها وحداثتها وما بعد حداثتها. فهناك أنجزت البحوث ووجدت الحلول على أسس من القانون الوضعي الذي أنتج حلولًا لأعقد المسائل من دون مرجعية دينية، وإنما بمرجعية ديمقراطية وضعية، وهو ما لا يتمتع به تيار الإسلام السياسي حتى الآن، ومن خلال تجربتَي تونس (النهضة) والمغرب (العدالة والتنمية).

والمطروح الآن في مجال الاجتهاد الديني للرد على السؤال المؤسس هو أن يتوقف الإسلام السياسي عن وعظ الناس بحسن الخلق، وأن ينشغل بتنظير المسألة الاجتماعية على أساس مكتسبات المجتمع الحديث، طبقًا لقوانين نسميها دنيوية أو وضعية لا نظير لها في النص الديني؛ لأنه نص ما قبل المجتمع الحديث. أي أن يخرج من محشر سؤال الهوية الثقافية أولًا إلى معمعة المعركة حول الاجتماعي بشروط الاجتماعي الحديث في مجتمع (معولم). ويحدد هوية جديدة للعمل الإسلامي، يضع الإسلام السياسي في قلب الديمقراطية الاجتماعية الأوسع من الهوية الثقافية. من هنا سيبدأ الإرهاب في التلاشي، وسيجد الاستئصاليون أنفسهم خارج المعركة.

المصادر والمراجع:

1- http://www.aljazeera.net/encyclopedia/movementsandparties/2014/12/10/

2- http://www.aljazeera.net/specialfiles/

3- http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2014/10/7/

4- http://www.hespress.com/orbites/243931.html

5- http://mubasher.aljazeera.net/articlesandstudies/20152015214716460/2/893862.htm

Experience of Political Islam in the Arab Maghreb: Reality and Desired Prospect in the Arab Spring - the Moroccan and Tunisian Models

NOUREDDINE AL 'AIAWY

The paper discusses the experience of political Islam in the Arab Maghreb in terms of reality and required Prospectin the Arab spring

The researcher selected Morocco and Tunisia as case study models.

The researcher acknowledges that talking about the experience of political Islam in the Arab Maghreb would not be easily handled, as the phenomenon is so complicated that it leads analysis sometimes in conflicting directions. Five countries have witnessed different experiences since they emerged as modern states, however, political and security persecution is the common factoramongst the five experiences. In all of them Political Islam experienced repression, prisons and exile, and has only been approaching the power recently.

The researcher chose Ennahda of Tunisia and the Justice and Development Party of Morocco because the Tunisian and Moroccan experiences became subjects of extensive studies as the heritage of the Islamic political activity is beginning to take shape and be written and turning into an academic subject to which this paper is attempting to contribute with some thoughts in light of the loss of detailed quantitative data about experiences from the inside.

The paper attempts to answer the question: "Would Islamic movements and parties in Tunisia and Morocco contribute qualitatively to the governance and crystallizethe political Islam project in constructinga theory of governance after decades of theories and utopianperspectives based on the general text of the Quran and the Sunnah without being tested by experiment to examinetheir ability of performance and development? Do these movements have sufficient awareness of the upcoming process of rebuilding the reference; that is Islam? Would the output be different from historical Islam, which they sometimes draw from, criticize, and even consider out of question in other times?

The researcher believes that political Islam has to stop preaching people on good manners, and start theorizing the social issue on the basis of achievements of modern society,according to the laws we call earthly or secular that has no matching in the religious text; because it precedes the modern society. It means that political Islam should first get out of the cultural identity trap into the battle of social identity according to the modern social conditions in a globalized society. And it should define a new identity for the Islamic action that puts political Islam in the center of the social democracy, broader than cultural identity. Hence, terrorism will begin to fade, and eradicators will find themselves outside battle field.

SETA
SİYASET, EKONOMİ VE TOPLUM ARAŞTIRMALARI VAKFI
FOUNDATION FOR POLITICAL, ECONOMIC AND SOCIAL RESEARCH
مركز الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية
setav.org

Erdoğan's Politics and His Presidential Mission

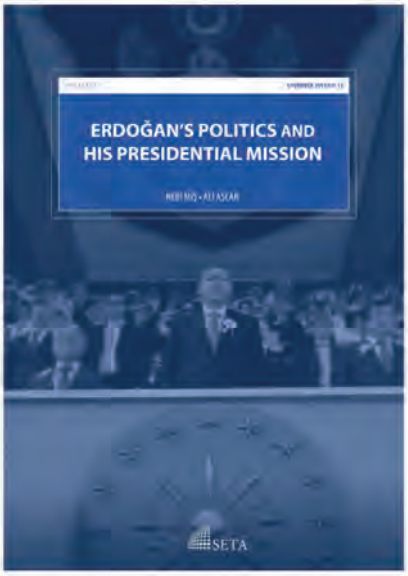

By NEBİ MİŞ , ALİ ASLAN

The "New Turkey" project that is at the center of Erdoğan's reform is comprised of three factors: independence, democracy and development.

If we take a look at the collapse of the Western-centered world in the 1990s one can see the preceding 1945 period and onward as a sign of modern liberal political crisis wrapped around a capitalist versus communist strife which as a result created fault lines in the political atmosphere. The trauma that emerged within the groundwork of modern Turkey in its early days was so engrained that it created many political crises. To this extent the structural breaking points that were experienced in the transitional periods this opportunity laid the foundation for reformist political actors to emerge in the political scene.

Read the analysis online: